

توصيات ملتقى المقاولين الوطني الثاني

م ٢٠٠٩ / ١٠ / ٢٨ - ٢٧

يطيب لنا في ختام ملتقى المقاولين الثاني المنعقد خلال الفترة ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩م التّقدم بجزيل الشكر لغرفة الشرقية ولجنة المقاولين بها على تنظيم هذا الملتقى العام كما نشكر مجلس الغرف السعودية واللجنة الوطنية للمقاولين على دورهم ودعمهم الا محدود وكذلك جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك فيصل والهيئة السعودية للمهندسين على مشاركتهم في إعداد البرنامج العلمي لهذا الملتقى.

• كما يتشرف المشاركون في الملتقى برفع أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك / عبدالله بن عبدالعزيز-حفظه الله ورعاه لدعمه الا محدود في الرقي بالتنمية العمرانية والصناعية في المملكة.

• يرفع الملتقى إلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير / سلطان بن عبد العزيز – ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام – شكره وتقديره ، على اهتمامه الدائم بكل ما من شأنه النهوض بالمستوى المهني والتقني بالمملكة

• يرفع الملتقى إلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير / نايف بن عبدالعزيز – النائب الثاني – شكره وتقديره ، على اهتمامه الدائم بالتنمية العمرانية والصناعية في المملكة



- كما يرفع الملتقى إلى صاحب السمو الملكي الأمير / محمد بن فهد – أمير المنطقة الشرقية – شكره وتقديره ، على رعايته واهتمامه الدائم بكل ما من شأنه بالمشاريع التنموية في المنطقة الشرقية .
- ونشكر جميع المشاركين في الملتقى من القطاعين الحكومي والخاص على دورهم في إثراء فعاليات الملتقى ويطيب لنا في الختام تقديم التوصيات النهائية للملتقى على النحو التالي:

أولاً: إنشاء الهيئة السعودية للمقاولين

- يؤكد الملتقى على أهمية إنشاء “ الهيئة السعودية للمقاولين “ كهيئة مستقلة للمقاولين وفقاً للأنظمة المتبعة في المملكة كما جاء في توصيات الملتقى الأول للمقاولين.

ثانياً: تطوير الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالاندماج والتحالف والإستحواذ بين شركات ومؤسسات المقاولات

- يؤكد الملتقى على أهمية تطوير الإجراءات النظامية والموافقات الحكومية المتعلقة بانتقال العمالة والتحول إلى شركات مساهمة وما يصاحبها من إجراءات تصنيف المقاولين بما يكفل تحقيق عمليات الاندماج والتحالف والاستحواذ بفعالية وكفاءة.

ثالثاً: نظام المنافسات والمشتريات

• إشارة إلى توصيات الملتقى الأول فيما يخص نظام المنافسات والمشتريات يؤكد الملتقى على أهمية تفعيل التوصيات السابقة ومنها على وجه الخصوص مايلي:

١- اعتماد الدراسة المقدمة في الملتقى الأول كأساس لتطوير عقد المنافسات والمشتريات المطور بما يتلاءم مع تطلعات قطاع المقاولات

٢- رفع قيمة الدفعة المقدمة في المشاريع الحكومية المعطاة للمقاول الوطني إلى ٢٠٪ مقابل ضمان بنكي بنفس القيمة يقدمها المقاول الوطني.

٣- دفع قيمة المواد الموردة للموقع (التشوينات) والمعتمدة من المشرف على المشروع بواقع ٧٠٪ أو ٨٠٪.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

- ٤ - تعويض المقاولين تعويضا عادلا عند ارتفاع أسعار مواد البناء بعد تقديم عروضهم وفي الوقت المناسب أي أثناء التنفيذ وليس بعد الاستلام النهائي كما تنص على ذلك اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات.
- ٥ - تعديل معيار الترسيه من الأخذ بمبدأ أقل الأسعار إلى مبدأ العرض الأنسب بأن يكون هناك م ظروفان الأول م ظروف فني والثاني م ظروف مالي حيث لا يفتح الم ظروف المالي إلا بعد قبول العرض الفني.
- ٦ - تطبيق مبدأ "القوة القاهرة" المنصوص عليه بالعقود الخاصة بالتضخم وهبوط العملة وارتفاع الأسعار.
- ٧ - ضرورة تضمين عقد المنافسات والمشتريات الحكومية آلية مجلس فض المنازعات.

رابعاً: الدعم المالي لقطاع المقاولات

- نظراً لضخامة العمل في مجال المقاولات خاصة مع الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المملكة فإنه يجب أن يكون لهذا القطاع منشأة مالية ذات قدرة عالية على تمويل قطاع المقاولات بأسعار معقولة وللغترات الزمنية المطلوبة حتى يتمكن هذا القطاع من النمو والتطور كما حدث في القطاع الصناعي بإنشاء صندوق التنمية الصناعي وكما حدث في القطاع الزراعي بإنشاء البنك الزراعي. ولهذا يوصي الملتقى بالتالي :



- ١- الإسراع في تنفيذ مقترح اللجنة الوطنية للمقاولين بإنشاء بنك التعمير السعودي .
- ٢- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع البنوك المحلية على منح تسهيلات للمقاولين ووضع آلية مناسبة لتحقيق هذا الهدف من خلال تشكيل لجنة عمل ممثلة في وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المحلية واللجنة الوطنية للمقاولين.

خامساً: إنشاء "مركز بحوث بقطاع المقاولات" وصناعة التشييد

- إنشاء مركز علمي متخصص لتنظيم وتقديم الدراسات والبحوث المتعلقة بقطاع المقاولات وصناعة التشييد تحت مظلة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على أن يتم دعم المركز مالياً من الشركات الصناعية الكبرى وشركات المقاولات.

سادساً: وضع آلية لمتابعة وتنفيذ توصيات الملتقى

- تكليف لجنة المقاولين بغرفة الشرقية بوضع آلية لمتابعة التوصيات أعلاه وتقديم تقريراً في غضون ثلاث أشهر من تاريخ هذا الملتقى (يناير ٢٠١٠م) إلى اللجنة الوطنية للمقاولين لتقوم بالاتصال والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتنفيذ التوصيات



سابعاً: إنشاء موقع إلكتروني للملتقيات

تكليف اللجنة الوطنية للمقاولين بإنشاء موقع إلكتروني للملتقيات وذلك بهدف تعريف العاملين بقطاع المقاولات والتشبيد والجهات ذات العلاقة بفعاليات وتوصيات جميع الملتقيات وكل ما يصدر من هذه الملتقيات من أوراق علمية ومحاضرات وبحوث وتجارب عملية.